

سيناريو مناف طلاس مرة أخرى في غياب البدائل بسوريا

تشكيل مجلس عسكري رهين توافق روسيا وأميركا



شخصية مقبولة داخليا ودوليا

لإجراء الانتخابات الرئاسية في سوريا المقررة في مايو المقبل. ويرجح المعارض أمين عبدالنور أن يقدم الأسد على طرح ترشحه في مارس المقبل، مع أن هناك بعض الإشارات التي تعكس ترويا من بينها غياب أي مظاهر علنية تستيق هذا الإعلان، كنشر صور الأسد في الشوارع، وحتى الحملات الدعائية تبدو محتشمة وعلى نطاق ضيق.

ويرى الحمزة أن هناك خوفا من بشار الأسد حيال الموقف الدولي الراض له، وسبق وأن حاول جس النبض من خلال التفكير في ترشيح زوجته أسماء، حتى لا تخرج الرئاسة من جلباب العائلة، بيد أن هذا الخيار سقط في ظل وجودها ضمن قائمة العقوبات الأميركية، وبلغت إلى أن معلومات يجري تداولها عن تهنية شخصية أمنية كبيرة كاحتياط، لكن الأرجح أن يعيد الأسد ترشيح نفسه.

ولفت إلى أن تسريبات كثيرة تحدث عن أن العديد من الضباط المنشقين راسلوا العميد طلاس لتشكيل مجلس عسكري برئاسته، في ظل استئثارهم بضرورة التحرك ولعب دور لتحقيق اختراق، بعد أن جرى تهميشهم لسنوات وكانوا حرموا من المشاركة في الجيش السوري الحر جراء دخول شخصيات إسلامية وغير عسكرية هي من تولت قيادة دفعة الفصائل ليتحولوا لاحقا إلى أمراء حرب.

ويستدرك الحمزة الذي يعد خبيرا في الشأن الروسي أن المجلس العسكري لا يزال مجرد فكرة لم تتبلور بعد، وأن الروس يفون أي علاقة بهذا الطرح، لكن طبعا لا يمكن الجزم بذلك، حيث أن ما يطبخ خلف الكواليس لا يعلن عنه إلا بعد نضوجه.

ولا تبدو روسيا إلى حد الآن مستعدة للتنازل عن دعمها للرئيس بشار الأسد، ولا تزال تظهر على الأقل في العلن دعمها

لا يوجد عليه فيتو روسي، فضلا عن كونه يحظى بعلاقات جيدة مع العديد من القوى وسبق وأن التقى بعدد من المسؤولين الأميركيين والأترك. ويعد طلاس وهو من مدينة الرستن بريف حمص وحاصل على شهادة الدكتوراه بالعلوم العسكرية من موسكو عام 1994، قليل الحضور الإعلامي منذ خروجه عن الأسد، إذ يعود آخر ظهور له في مايو الماضي، حيث طرح تشكيل مجلس عسكري ضمن قرار 2254، يتولى قيادة الفترة الانتقالية.

يقول محمود الحمزة المعارض السوري المقيم في موسكو لـ "العرب" إن مناف طلاس يبدو شخصية مقبولة من قبل الكثير من ضباط الجيش النظامي وأيضا من قبل الضباط المنشقين، وهو رجل معتدل رفض قتل السوريين وحاول الدخول في مفاوضات مع المدنيين لحلحلة الأمور قبل تفجر الصراع، وهذا يسحب له.

الخطوة، لاسيما في ظل إدراكها باستحالة الاستمرار على هذا النحو الذي لا يصب في مصلحتها، وكانت صحيفة "نيزافيسيميا غازيتا" الروسية، نشرت مقالا مؤخرا للصحافي السوري المعارض ياسر بدوي يتبنى فيه تشكيل مجلس عسكري "يتم بالتوافق بين الأطراف الفاعلة في سوريا، وعلى رأسها روسيا"، وفي مقاله أشار بدوي إلى أن عشائر عربية وحقوقيين وسياسيين يطالبون بتشكيل هذا المجلس وأن برأسه مناف طلاس.

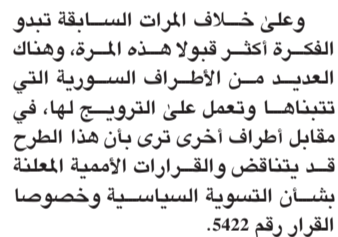
ولا يبدو اختيار العميد المنشق عن الجيش السوري اعتباطيا، فالرجل يملك من المميزات التي قد تجعله الأكثر قبولا حيث أنه ينتمي إلى الطائفة السنسية التي تشكل أغلبية في سوريا، كما أنه لا يثير قلق الطائفة العلوية، إلى جانب أن الرجل لم يخرط في أي تشكيل أو تيار منذ اشتقاقه في العام 2012 وانتقاله إلى العاصمة الفرنسية باريس، وبالتالي

تلقى فكرة تشكيل مجلس عسكري برئاسة العميد المنشق مناف طلاس رواجاً في صفوف السوريين، الذين سموا حالة الجمود السياسي، لكن تطبيق هذه الفكرة على أرض الواقع يحتاج إلى توافق دولي ولاسيما بين الولايات المتحدة وروسيا.

حشمة - عاد الحديث بقوة عن سيناريو تشكيل مجلس عسكري في سوريا يتولى نجل وزير الدفاع الراحل مصطفى طلاس، العميد مناف طلاس قيادته، ويلقى هذا الخيار القديم الجديد دعماً من العديد من الأوساط والشخصيات السورية يربطه البعض بغياب بدائل كثيرة قادرة على كسر حالة الجمود السياسي الراهنة، لاسيما في ظل الفضل المزمّن الذي يلاحق للجنة الدستورية.

وفكرة تشكيل مجلس عسكري في سوريا ليست بالجديدة وسبق وأن طرحت في العام 2013 كمخرج لإنهاء الأزمة من قبل بعض المعارضين. كما

اقترح المبعوث الأممي السابق ستيفان دي ميستورا في وثيقة إطار لتنفيذ "بيان جنيف" تشكيل مجلس عسكري مشترك يضم المعارضة والنظام، وذلك ضمن ثلاثة أجسام تشمل إنشاء هيئة انتقالية ومؤتمر وطني.



و على خلاف المرات السابقة تبدو الفكرة أكثر قبولا هذه المرة، وهناك العديد من الأطراف السورية التي تتبناها وتعمل على الترويج لها، في مقابل أطراف أخرى ترى بان هذا الطرح قد يتناقض والقرارات الأممية المعلنة بشأن التسوية السياسية وخصوصا القرار رقم 5422.

يقول المعارض السوري أمين عبدالنور إن الحديث عن مجلس عسكري هو نتاج زخم شعبي جراء إحباط الناس من استمرار الاستبداد السياسي، وسوء إدارة أشخاص غير منتخبين ولا يمثلون الشعب السوري من قوى المعارضة التي

لقاء متوتر بين عون والحريري بعد فترة انقطاع لم يسفر عن اختراق

بيروت - أجرى رئيس الوزراء اللبناني المكلف سعد الحريري الجمعة زيارة إلى الرئيس ميشال عون عارضا عليه نتائج لقاءات الزيارات التي قام بها في الخارج والتي شملت كلا من تركيا ومصر وفرنسا، بيد أن خطوة الحريري لم تلاق التفاعل الإيجابي على ما يبدو من سيد قصر بعبدا الذي أظهر أنه مصر على موافقه.

تقول دوائر سياسية لبنانية إن مبادرة الحريري بزيارة بعبدا بعد فترة انقطاع، على خلفية التوتر الذي نجم عن تسريح لعون اتهم فيه الرئيس المكلف بـ "الكتب"، هي خطوة ذكية من شأنها أن ترفع الحرج عنه على المستويين المحلي والدولي وتظهر الطرف الحقيقي

التباعد سيد الموقف

المعرق، ولكنها عمليا لم تحقق أي تقدم حيال التشكيل الحكومي، وكانت الرسالة الواضحة أن الحريري بدأ يتكلم من موقع الوائق.

وعزا مصدر سياسي لبناني مقرب من الحريري ثقة الأخير إلى حصوله على دعم فرنسي مطلق خلال الزيارة الأخيرة لباريس حيث أكد له الرئيس إيمانويل ماكرون خلال عشاء مطول دعمه لموقفه، وأن فرنسا ترفض أي تراجع عن النقاط الثلاث التي طرحها وهي: حكومة من 18 وزيرا، وأن كل الوزراء من الاختصاصيين، ولا ثلاث معطلا لأي طرف.

وقال الحريري عقب اللقاء مع عون "لقد تشاورت مع الرئيس وساتابع

التشاور، لم نحرز تقدما ولكنني شرحت له أهمية الفرصة الذهبية المتاحة أمامنا، لذا يجب علينا الإسراع في تشكيل هذه الحكومة وعلى كل فريق سياسي أن يتحمل مسؤولية موافقه من الآن فصاعداً".

وأوضح رئيس الوزراء المكلف "بعد الزيارات التي قمت بها إلى تركيا ومصر، وخاصة خلال زيارتي الأخيرة لفرنسا، لمست حماسا لتشكيل الحكومة من خلال خارطة الطريق التي وضعها الرئيس إيمانويل ماكرون والتي وافقتنا عليها في قصر الصنوبر لإقناع لبنان ووقف التدهور وإعادة إعمار مرفأ بيروت، وكل ذلك جاهز".

وأعلن أن "المشكلة اليوم أنه طالما لا حكومة من الأخصائيين غير التابعين لأحزاب سياسية، لا يمكننا القيام بهذه المهمة"، مشددا على تمسكه بحكومة من 18 وزيرا جميعهم من الاختصاصيين ودون ثلاث معطل.

وقال "إذا كان هناك من يعتقد أنه إذا ضمت هذه الحكومة أعضاء سياسيين فإن المجتمع الدولي سيبدى انفتاحا حيالنا أو سيعطينا ما نريده فنكون مخطئين، ومخطئ كل من يعتقد ذلك".

وأشار إلى أن "الفكرة الأساسية هي تشكيل حكومة تضم وزراء لا يستقرون أي فريق سياسي ويعملون فقط لإنجاز المشروع المعروض أمامهم".

وفي رد على تصريحات الحريري أصدر المكتب الإعلامي للرئاسة بياناً أوضح من خلاله أن "الرئيس عون استقبال الحريري يطلب منه

إسرائيل تتهياً لمعركة دبلوماسية حول الاتفاق النووي الإيراني

ونقل موقع "والا" عن مسؤولين إسرائيليين لم يحدد أسماءهم، قولهم إن بن شابات "سيقود المحادثات مع إدارة بايدن، والقوى العالمية والشركاء الإقليميين حول الاتفاق النووي الإيراني".

وأضاف الموقع أن بن شابات عقد لقاء مطولاً عبر نظام الاتصال المرئي مع مستشار الأمن القومي الأميركي جاك سوليفان الخميس، جرى خلاله بحث الملف الإيراني وعدد من القضايا الإقليمية الأخرى.

وتابع "سعيد رئيس الوزراء بنيامين نتانياه في الأسابيع القادمة، اجتماعاً رفيع المستوى حول إيران بمشاركة وزير الدفاع بيني غانتس ووزير الخارجية غابي أشكنازي ومسؤولين كبار من مؤسسات الأمن والاستخبارات والسياسة الخارجية".

ويبرز دور بن شابات، في الأشهر الماضية عندما قاد الوفود الإسرائيلية إلى الدول العربية، التي قررت تطبيع علاقاتها مع إسرائيل.

وقال الموقع "قرر نتانياه تعيين بن شابات بهذا المنصب، رغم ضغط رئيس جهاز المخابرات الخارجية (الموساد) يوسي كوهين، الذي كان يريد تولي الملف الإيراني".

وتريد إسرائيل إجراء تعديلات على الاتفاق النووي، بما يشمل وقف إيران دعمها للمليشيات، وأيضا تحجيم ترسانتها الصاروخية.

القدس - تستعد إسرائيل إلى معركة دبلوماسية حامية في علاقة بالاتفاق النووي الإيراني، في ظل قلق متنام من قبول إدارة الرئيس الأميركي الديمقراطي جو بايدن بالعودة إلى الاتفاق دون أي تعديلات.

وبدأت إسرائيل جملة من الترتيبات لهذه المعركة، حيث كلف رئيس الوزراء بنيامين نتانياه، مستشاره لشؤون الأمن القومي مثير بن شابات، بقيادة المحادثات مع إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، حول الملف النووي الإيراني.

يترافق ذلك مع مسارعة المؤسسة العسكرية في إسرائيل إلى إعداد خطط جديدة لمواجهة التهديدات الإيرانية. وأجرى مسؤولون إسرائيليون خلال الفترة الماضية اتصالات مع إدارة بايدن، لجلس نبضها حيال خطواتها المقبلة بشأن إيران، ولا تخفي الحكومة الإسرائيلية امتعاضها لجهة ما تبديه هذه الإدارة من رغبة في العودة إلى الاتفاق النووي، الذي جرى إبرامه خلال عهد إدارة باراك أوباما وكان أحد أسباب التوتر مع الأخيرة.

ويرى مراقبون أن أكثر ما يقلق إسرائيل هو حالة التجاهل لمخاوفها، وأن الرئيس بايدن لا يبدو أنه يضع أمنها في صلب أولوياته، على خلاف إدارة دونالد ترامب التي كانت أولى خطواتها فك ارتباطها بالاتفاق النووي في العام 2017.

وتشاور معه في موضوع تشكيل الحكومة العتيدة بعد الجولات التي قام بها إلى الخارج حيث تبين أن الرئيس المكلف لم يأت بأي جديد على الصعيد الحكومي".

فرنسا ترفض أي تراجع عن النقاط التي طرحها الحريري وهي حكومة من 18 وزيرا اختصاصيا، لا تتضمن الثلث المعطل

ويرى مراقبون أن المواقف الصادرة عن كلا الجانبين تعكس استمرار الجمود الحكومي وتمتدحس كل طرف خلف مواقفه، فالحريري مصر على حكومة من اختصاصيين مستندا في ذلك على المبادرة الفرنسية وعلى دعم ضمنى لبعض القوى في الداخل بينها حركة أمل، وفي المقابل يتمسك عون بمقاربهته لجهة المشاركة في أدق تفاصيل التشكيل مع الإصرار على الحصول على الثلث المعطل.

وكان الحريري قدم للرئيس عون في التاسع من ديسمبر الماضي تشكيلة حكومية من 18 وزيرا. وفي المقابل قدم الرئيس عون طرحا آخر. ويذكر أن رئيس الوزراء المكلف هو الذي يتولى تشكيل الحكومة على أن يقدمها لرئيس الجمهورية للبت فيها والمصادقة عليها.